الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.855 (A)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr :.General
26 February 2009
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الثانية والأربعون

محضر موجز للجلسة ٨٥٥ (الغرفة ألف)
المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيسة: السيدة سيمونوفيتش . . . . . (كرواتيا)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع لتقريري كندا الدوريين السادس والسابع (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

08-56940 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الجامع لتقريري كندا الدوريين السادس والسابع (تابع) (CEDAW/C/CAN/7، و CEDAW/C/CAN/Q/7 و Add.1)

١ - بناء على دعوة من الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد كندا أماكنهم إلى طاولة اللجنة.

المواد من ١ إلى ٥ (تابع)

٢ - **السيدة مايو** (كندا): قالت إن النظام العام في مقاطعة كويبيك للرعاية النهارية للأطفال برسوم مخفضة (حاليا سبعة دولارات لكل طفل في اليوم) يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام بالنسبة إلى النساء. وهناك أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ مكان متاحة وهذا العدد سوف يزداد في السنوات القليلة القادمة. ومنذ إنشاء مثل هذه الخدمات المعانة في عام ١٩٩٧، ازداد عدد النساء العاملات زيادة كبيرة. وسوف يقدم ائتمان ضريبي للوالدين اللذين لا يستطيعان الحصول على العناية النهارية للأطفال. وفيما يتعلق بمجتمعات السكان الأصليين، زادت حكومة مقاطعة كويبيك القدرة على استيعاب الأطفال في الفصول المبكرة الأولى من المدارس وفي الحضانات. وهي تعتزم الأخذ بنظام مراكز الرعاية النهارية للأطفال. وفي عام ٢٠٠٦، وبعد مفاوضات مع الحكومة الاتحادية، وضعت مقاطعة كيبيك نظاما خاصا بها للإجازة الوالدية بمتطلبات أكثر ليونة وباستحقاقات أوسع. ويحق للآباء إجازة والدية مدتها خمسة أسابيع تهدف إلى تشجيعهم على تشاطر المهام المترلية.

٣ - **السيدة عيد** (كندا): قالت إن النساء من السكان الأصليين ممثلات تمثيلا زائدا في نظام السجون الاتحادي. وتشمل التدابير التي وضعتها إدارة إصلاح السجناء الكندية لصالح النساء من السكان الأصليين اللواتي كن نزيلات السجون، إنشاء نُزل إصلاح على طريقة السكان الأصليين في ساسكاتشيوان، حيث يستطعن ممارسة أسلوب المعيشة التقليدي بمشورة يقدمها كبار السن من السكان الأصليين، مع العديد من البرامج الرامية إلى إعادة إدماجهن اجتماعيا. وتشمل الاستراتيجية الوطنية لإيجاد عمالة للجانحات، العديد من المبادرات الخاصة بالنساء من السكان الأصليين تحديدا. وذكرت أن الدراسات الاستقصائية التي أجرتها دائرة إصلاح السجناء الكندية لم تُظهر أي فارق هام بين معدلات النساء من السكان الأصليين والنساء من غير السكان الأصليين اللواتي أعيد تصنيف مستواهن الأمني أثناء تمضيتهن فترة العقوبة؛ غير أن النساء من السكان الأصليين يصنّفن في مستوى أمني أعلى في البداية على الأرجح لأن ٨٠ في المائة من إدانات نساء السكان الأصليين هي لارتكابهن أفعالا عنيفة. وتُجرى عمليات استعراض دوري على فترات منتظمة لإعادة التصنيف أثناء وجود المرأة في السجن.

٤ - ومنذ عام ١٩٩٤ أصبح ملاك موظفي مراكز الاحتجاز النسائية مختلطا. وكانت عدة تقارير مستقلة عن دراسات أُجريت في ذلك الحين قد بيّنت أن السجينات يؤيدن وجود الذكور بين الموظفين. وقد تم تعيين موظفي الخط الأمامي دون اعتبار للجنسانية، وعلى أساس مزايا مثل الوعي لقضايا المرأة والاحترافية. على أن الرجال الذين يعملون في السجون النسائية يخضعون لمتطلبات إجرائية صارمة؛ فلا يقوم بعملية التفتيش الجسدي للسجينات سوى سجّانات، ولا يجري اللجوء إلى العزل الطويل الأجل إلا في حالة الحوادث الخطيرة بصورة استثنائية. ويتلقى الموظفون، ذكورا وإناثا قدرا كبيرا من التدريب الإلزامي. وأعلنت أن الفصل الإداري أقل تواترا مما ذكرته المنظمات غير الحكومية ولا يستخدم إلا فيما يتعلق بالحوادث التي تنطوي على أذى

خطير أو تؤثر على سلامة المنشأة. أما العزل الطويل الأجل فإنه نادرا ما يطبق ويكون في ظل أدنى الظروف التقييدية ووفقا لدليل ويخضع للمراقبة الدورية من لجان استشارية خاصة ومن السلطات الإشرافية.

المواد من ٦ إلى ٨

٥ - **السيدة شوتيكول:** شددت قبل تناول المسائل التي تقع في إطار المادة ٦، على أنه ينبغي أن ترصد الحكومة الكندية نوعية خدمات رعاية الأطفال في كل المقاطعات وميسوريتها وأن توفر تفاصيل عن الحالة في تقريرها الدوري القادم.

٦ - ثم رحبت بتصديق كندا على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو)، وأشارت إلى أنه في قضايا الاتجار بالأشخاص، يكون لتطبيق معايير لتحديد هوية الضحية أهمية حيوية في مساعدة الضحايا وفي معاقبة مرتكبي هذا الجرم. وأضافت أنه سيكون من المفيد معرفة ما إذا كان قانون الهجرة وحماية اللاجئين الكندي يوفر تعريفا دقيقا للاتجار بالأشخاص ويمثل انعكاسا لبروتوكول باليرمو، وما إذا كان التشريع الكندي أو المبادئ التوجيهية لموظفي الهجرة ينص على حماية الضحايا ودعمهم وما إذا كان المرشدون الاجتماعيون، ومقدمو الخدمات والمنظمات غير الحكومية على علم بأي من هذه التدابير. وذكرت أنها تود أن تعرف ما إذا كان ضحايا الاتجار بالأشخاص يقطنون في نفس الملاجئ التي يقطن فيها ضحايا العنف المترلي، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تتم تلبية الحاجات المحددة لمختلف فئات الضحايا. وطلبت معلومات عما إذا كانت السلطات الكندية تتقيد بالمبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالأشخاص، الصادرة في عام ٢٠٠٢ عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبالمقترحات الصادرة عن المجلس الكندي للاجئين لتحسين حماية الضحايا. واختتمت بالقول إنها ستقابل بالتقدير الحصول على أية معلومات عن الخطط التي تعدها في المستقبل الأفرقة العاملة الاتحادية، وأية أفرقة مشتركة بين دوائر المقاطعات؛ وعن أي خطط لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وعن تعاون كندا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك جهود المنع المشتركة مع بلدان المنشأ.

٧ - **السيد فلنترمان:** أشار إلى أن تمثيل المرأة في البرلمان وفي جمعيات المقاطعات لا يكاد يبلغ ٢٠ في المائة. وتساءل عن سبب عدم قيام الحكومة الاتحادية، بعد قرابة ٣٠ سنة من تصديق كندا على الاتفاقية، باعتماد أية تدابير خاصة مؤقتة لعلاج هذه الحالة.

٨ - **السيدة مورنسي** (كندا): قالت إن قانون الهجرة وحماية اللاجئين الكندي والتعديلات اللاحقة التي أجريت له في عام ٢٠٠٥، والقانون الجنائي الكندي، يعكسان بروتوكول باليرمو. ويتلقى أفراد الشرطة في الخطوط الأمامية وموظفو الهجرة تدريبا في المسائل المتصلة بالاتجار بالأشخاص. ويركز التعاون على الصعيد الاتحادي وصعيد المقاطعات والأقاليم في ذلك المجال، بما في ذلك على مستوى وزراء العدل، على توفير الدعم للضحايا وللأشخاص الضعفاء الذين بوسعهم أن يقدموا إفادات. وتتمثل المسؤولية الرئيسية للسلطات الاتحادية في سن القوانين ذات الصلة، في حين تركز السلطات في المقاطعات والأقاليم على إقامة العدل وتوفير خدمات الدعم للضحايا.

٩ - وتابعت قائلة إن علاج الضحايا يتم عادة في الملاجئ إذا ارتئي ذلك ملائما في ضوء تقييم المخاطر. وفي الحالات التي تنطوي على الجريمة المنظمة، توضع للضحايا ترتيبات

إقامة منفصلة عن طريق المنظمات المحلية، كجزء من برنامج حماية الشهود. وتركز الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على أربعة عناصر رئيسية هي المنع، والحماية، والملاحقة القضائية، والشراكات مع المجموعات المحلية. ويقوم الفريق العامل المشترك بين الإدارات بدور هام في إرساء أفضل الممارسات وتيسير الردود الجماعية؛ وهو يتألف من ١٧ إدارة لها مسؤوليات ذات علاقة بالموضوع، تجمع مواردها لتحديد الاتجاهات والتعرف على الفجوات.

١٠ - وذكرت أن الحكومة تشجع الأنشطة العديدة الرامية إلى زيادة الوعي بالتعاون مع الشرطة الاتحادية، وسلطات الهجرة، وخدمات الحدود، ومع الشرطة في المقاطعات؛ ومع وزارة العدل الكندية؛ وكذلك مع اللجنة المنظمة للألعاب الشتوية للأوليمبياد ٢٠١٠ للمعوقين. وهي تشارك أيضا في اللجان المتعددة الأطراف والثنائية بغية وضع مبادئ توجيهية دولية وتشريعات نموذجية. ويشمل التعاون الثنائي تقييم الأخطار عبر الحدود مع الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون مع بلدان المنشأ على مستوى الإدارات المناسبة، مثل الهجرة، بغية منع الضحايا المحتملين من دخول كندا.

١١ - **السيدة مايوو** (كندا): قالت إنه في عام ٢٠٠٥ خُول الفريق العامل المشترك بين الوزارات والمعني بالاتجار بالأشخاص في مقاطعة كيبيك ولاية تنفيذ التدابير الموضوعة لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وللتفاوض بشأن اتفاق مع الحكومة الاتحادية بهذا المعنى. وتشمل هذه التدابير الإسكان الفوري، والمساعدة النفسانية - الاجتماعية وتنظيم الوضع. ويتم إيواء ضحايا الاتجار بالأشخاص في نفس المرافق التي توجد فيها النساء الأخريات، إلا إذا كان ذلك سوف يسبب مشاكل أمنية. وأعلنت أن الضحايا يمكن أن يكون لهن دور رئيسي في تحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم وفي تفكيك شبكاتهم. وسوف يُستخدم تقرير الفريق العامل كأساس لوضع الأدوات الرامية إلى زيادة الوعي فيما بين عامة الجمهور وفي صفوف المجموعات المحددة المستهدفة.

١٢ - **السيدة توداكوفيتش** (كندا): قالت إن المجلس الكندي للاجئين يدرس مسائل الحماية مع الحكومة الاتحادية. وتشمل تدابير الحماية إصدار تصاريح إقامة لمدة ١٨٠ يوما قابلة للتمديد بدون اشتراط التقدم بشهادة وبدون تقاضي أي رسوم، ولكن مع استحقاقات اجتماعية وتصاريح عمل. وتشمل تدابير المنع برامج سابقة للمغادرة توضع مع بلدان المنشأ، وخاصة الفلبين؛ وتوزيع منشورات تُعطي فكرة للعاملين الأجانب المؤقتين عن مستويات العمالة وحقوق العمال في كندا. وقد أطلقت السلطات الاتحادية وسلطات مقاطعة مانيتوبا، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، برنامجا سابقا للمغادرة ويستمر بعد الوصول لتعليم اللغة والتعريف بالثقافة، وهو برنامج من المحتمل أن ينتشر في كل أنحاء البلد.

١٣ - **السيدة بكتون** (كندا): ذكرت أن تمثيل المرأة في الحياة العامة يمثل أولوية بالنسبة إلى الحكومة الكندية. لذا تجري حاليا دراسة العراقيل ويتم تشجيع المشاركة في صنع القرار. وتمول جمعية مركز المرأة الكندية والجمعيات الشريكة المبادرات التي ترمي إلى مساعدة النساء في ترشيح أنفسهن لمناصب على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعة ومستوى البلدية، كما تجري حاليا مناقشة طرق تشجيع الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ و ١٨ سنة على اعتبار خوض العملية الديمقراطية واحدا من الخيارات. وفي أحدث انتخابات اتحادية، حاولت كل الأحزاب السياسية أن تقدم أكبر عدد ممكن من المرشحات. ومن السابق لأوانه القطع بالتدابير التي سوف تتخذها الحكومة الاتحادية الجديدة. أما في مقاطعة كيبيك، فإن النساء يشكلن ٥٠ في المائة من أعضاء وزارة المقاطعة.

١٤ - **الرئيسة:** تحدثت بوصفها عضوا في اللجنة، فسألت عن عدد النساء اللواتي يعملن سفيرات أو قناصل عامين.

١٥ - **السيدة بوتشار** (كندا): ردّت بأن النساء يشكّلن قرابة ٢٥ في المائة من ١٣٧ من رؤساء بعثات كندا، بما في ذلك السفراء والقناصل العامين؛ وأن هذا الرقم قد ازداد بحوالي ٣٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٣.

المواد من ٨ إلى ١٣

١٦ - **السيدة اروشا دومينغيز:** أشارت إلى التدابير المتخذة كجزء من المبادرة الاتحادية لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كندا المذكورة في الفقرة ١١٢ من التقرير (CEDAW/C/CAN/7)، فسألت عن مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في فئتي الأشخاص قليلي المناعة والنساء المعرضات للخطر، وخاصة في مجتمعات السكان الأصليين، في مقابل النساء الكنديات ككل. وأشارت إلى برنامج الرعاية المترلية والمجتمعية للشعوب الأولى ولقبائل الإنيويت، الذي يرد وصف له في الفقرة ١١٧ من التقرير، فسألت عن مدى الموارد البشرية المتاحة لمثل هذا البرنامج العريض القاعدة، وعن مدى استعداد وإعداد موظفيه وعن أية آليات ذات صلة للتقييم والإشراف.

١٧ - ومضت قائلة إن اللجنة المعنية بحقوق الطفل قد لفتت الانتباه في عام ٢٠٠٣ إلى معدلات وفيات الأطفال المرتفعة فيما بين السكان الأصليين؛ وسألت عما إذا كانت هذه المعدلات قد انخفضت. وقالت إنها سوف ترحب أيضا بمعلومات عن أية تدابير منع محددة اتُخذت بالنظر إلى معدلات الانتحار والإدمان على المخدرات فيما بين الشباب من السكان الأصليين، والتي اعتبرتها تلك اللجنة مرتفعة، وعن التدابير المتخذة لمعالجة ما ذُكر عن الضعف الذي تتسم به حالة الفتيات من السكان الأصليين اللواتي يشكلن ٧٥ في المائة من كل ضحايا الجرائم الجنسية والجرائم الأخرى في مجتمعات السكان الأصليين، واللواتي يغادرن منازلهن في غالب الأحيان في سن مبكرة.

١٨ - **السيد فلنترمان:** شدد على أن حصول النساء على المساعدة الاجتماعية هو استحقاق له جذور عميقة في حقوق الإنسان وأنه يقع على الحكومة الاتحادية التزام قانوني بموجب القانون الدولي بكفالة توفير مثل هذه المساعدة على كل المستويات. وقال إنه سوف يرحب بمعلومات عن خطط الحكومة الكندية للقيام بذلك، إن أمكن عن طريق فرض شروط على تحويل الأموال الاتحادية. وسأل أيضا عن رد الحكومة على الاستنتاج الذي توصل إليه مجلسها الوطني للرعاية الاجتماعية بأن الاستحقاق الوطني التكميلي للأطفال أخذ يُسحب و لم يعد يُصرف للأسر التي تحتاج إلى المساعدة الاجتماعية. وأخيرا سأل عن الطريقة التي تعتزم الحكومة أن تكفل بها حصول النساء ذوات الدخل المنخفض، وخاصة الأمهات غير المتزوجات، ونساء السكان الأصليين، والكنديات الأفريقيات، والمهاجرات، على أماكن إقامة ميسورة وملائمة لأجل طويل.

١٩ - **السيدة آروشا دومينغيز:** سألت عن عدد الأطفال الذين أُدخلوا الملاجئ بسبب ظروف سكناهم السيئة وعدم كفاية الموارد. وقالت إنها ستقابل بالتقدير الحصول على رد مفصّل على الملاحظة التي جاء فيها أنه نتيجة لعدم كفاية المساعدة الاجتماعية، أصبح العديد من الناس، بما في ذلك نسبة عالية من الشباب، وخاصة الفتيات، يستخدمون مصارف الأغذية. وأخيرا تساءلت عما إذا كانت استحقاقات المساعدة الاجتماعية المتاحة تغطي المشاكل الصحية لفئات عمر محددة مثل مشاكل كبار السن المتمثلة في أمراض القلب والأوعية الدموية وأمراض العيون.

٢٠ - **السيدة موريارتي** (كندا): ذكرت أنه تم تحديد ثماني فئات من السكان الضعفاء هي: النساء، والشباب المعرضون

للخطر، والسكان الأصليون، والأشخاص القادمون من بلدان ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية، والرجال المثليون، ومدمنو المخدرات بالحقن، والمحتجزون، والأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠٠٨ وحده، استثمرت الحكومة ٦,٣ مليون دولار في مشاريع لصالح السكان الأصليين. وفيما يتعلق ببرنامج الرعاية المترلية والمجتمعية للشعوب الأولى وقبائل الإنيويت ، فإن ما قدم من العمل يوزي ١ ٤٠٠ من عمل موظفين بكامل الوقت عبر البلاد. وتمثل المرأة ٨٠ في المائة من مقدمي الرعاية و ٦٠ في المائة من الذين يتلقوها؛ وفي عام ٢٠٠٧، تم تقديم مليوني ساعة من الرعاية إلى ٠٠٠ ٢٧ شخص، ولا سيما الأشخاص المعوقين، في شكل خدمات تمريض وعناية شخصية والعناية البديلة (لتخفيف العبء على أفراد الأسرة الذين يتولون تقديم الرعاية طيلة الوقت''.

٢١ - ومضت قائلة إن كندا قدمت استثمارات هامة في مجال صحة الأمومة، بما في ذلك التغذية السابقة للولادة، وفي مرحلة الطفولة المبكرة، في مجتمعات السكان الأصليين وغير السكان الأصليين. ومن المشاريع الهامة مبادرة التوليد ''القريب من المترل'' وهو نشاط قبالة فعال للشعوب الأولى. وتنفذ الحكومة أيضا استراتيجية وطنية لمكافحة المخدرات، تشمل الشباب من الشعوب الأصلية، وهي تعتزم أن تزيد استثماراتها في مشاريع مكافحة الإدمان الحالية والتوسع فيها. وتشرف جمعية النساء الأصليات الكندية على مبادرة لمنع الانتحار وتركز على الفتيات من السكان الأصليين.

٢٢ - **السيدة بيكتون** (كندا): أضافت أنه يجري تنفيذ تدابير ابتكارية لمنع الانتحار في الشمال، وخاصة في مجتمعات قبائل الإنيويت، على يد شباب من الجنسين.

٢٣ - **السيدة موريارتي** (كندا): قالت إنه بالنظر إلى انتشار الأمراض المزمنة المتعددة، بما فيها الاختلالات الذهنية فيما بين كبار السن، تتعاون الحكومة مع شريكات في مبادرات العناية المترلية لتلك الفئة من السكان.

٢٤ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن النساء المتقدمات في السن مشمولات في خطة الرعاية الصحية الشاملة وأن بعض المقاطعات تقدم خططا لتوفير الأدوية للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة.

٢٥ - **السيد ميسون** (كندا): قال إنه في مجال توفير الإسكان الميسور للنساء من السكان الأصليين والنساء غير المتزوجات، تتعاون الحكومة الاتحادية عن كثب مع الهيئات في المقاطعات والأقاليم وهيئات الشعوب الأولى، ومع المجتمعات المحلية والمنظمات غير الساعية إلى الربح وكيانات القطاع الخاص. وتمثل النساء من كل فئات العمر، ولا سيما الأمهات غير المتزوجات، وربات الأسر المعيشية، والنساء اللواتي يعشن وحدهن، نسبة مئوية هامة من المستفيدين من أكثر من ٢,٧ مليون دولار تُنفق سنويا على الإسكان. ومنذ عام ٢٠٠٧، واستراتيجية الحكومة لإقامة شراكات لمكافحة التشرد تركز على الإسكان الانتقالي والداعم. ويقدم التمويل مباشرة إلى المجتمعات المحلية، كما أن العديد من المقاطعات تدير برامج تستهدف النساء والفتيات. وفي عام ٢٠٠٨، تم بموجب استراتيجية إقامة الشراكات لمكافحة التشرد تمويل ٧٩٩ مشروعا، رافقتها في معظم الأحيان خدمات دعم اجتماعي. وتوفر الحكومة الكندية مبلغ ١,٧ بليون دولار سنويا للإعانات للإسكان تقدم إلى ٠٠٠ ٦٢٦ أُسرة معيشية من ذات الدخل المتدني، بموجب مبادرة الإسكان الميسور. ويجري استثمار بليون دولار في مشاريع صممتها الأقاليم والمقاطعات، وكما قال في الجلسة الصباحية، توفير الدعم لإصلاح المساكن وتجديدها، بما في ذلك لضحايا العنف.

٢٦ - **السيدة باريه** (كندا): قالت إنه سيجري بموجب صندوق لمساعدة الإسكان يهدف إلى تيسير الحصول على العقارات في مجتمعات السكان الأصليين، بناء ٢٥ ٠٠٠ وحدة سكنية خلال السنتين القادمتين. وأعلنت أن وزارة شؤون الهنود والمناطق الشمالية، ومعها المؤسسة الكندية لقروض الرهن والإسكان، تمول أعمال التشييد والترميم للإسكان الذي لا يستهدف الربح وتوفر الدعم له. وقد ازداد إجمالي عدد المساكن في المناطق المحجوزة من ٩٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٢ إلى ١٠٠ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٦. وتُبذل الجهود حاليا لتحديث إدارة الإسكان عن طريق تكييف مشاريع الإسكان للمتطلبات الديمغرافية (مثل عدد الأُسر التي تكون برئاسة والد وحيد أو الأُسر الكبيرة). ونتيجة لذلك، أخذت نوعية الإسكان تتحسن. غير أن مجتمعات الشعوب الأولى، تواجه مشاكل من حيث نوعية الإسكان لأن الزيادة في عدد الأسر المعيشية أسرع من معدل التشييد.

٢٧ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن الحكومة الكندية بأخذها بسياسة النقل الاجتماعي إلى المقاطعات، قد تحولت عن المشروطية إلى التمويل الجماعي وإقامة الشراكات مع الهيئات المحلية. وأعلنت أن تعاونا يقوم بين السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات والأقاليم بشأن معايير معينة لتحديد مستويات التمويل الكافي. كما أن الوفورات المحققة بالتوقف عن صرف الاستحقاق الوطني التكميلي للأطفال في بعض الحالات يجري تحويله إلى الأُسر العاملة كحافز على العمل وكوسيلة لتشجيع الأُسر على الانتقال من الاعتماد على المساعدة إلى مكان العمل. وتعتبر مقاطعة يوكون الإسكان عنصرا أساسيا في تحقيق المساواة للمرأة وتشجع، بالنسبة إلى الأُسر التي تترأسها والدة وحدها وبالتشاور مع النساء المعنيات ومع الجمعيات النسائية، مشروعا مبتكرا يجمع بين الميسورية والأمان والقرب من المدارس. وقد رفعت مقاطعة يوكون في الآونة الأخيرة استحقاقات المساعدة الاجتماعية كما أن عملية إصلاح قد وفرت أجورا ملائمة للعاملين وغير ذلك من الحوافز لتشجيع السكان على دخول قوة العمل.

٢٨ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** تساءلت عما إذا كانت توجد آليات للمساءلة الواضحة وللإشراف الاتحادي لكفالة وصول الأموال التي تخصص بموجب النظام الجديد لنقل الخدمات الاجتماعية إلى المستفيدين الحقيقيين وتسد الحاجات الصحيحة. وطلبت أيضا أرقاما مقارنة عن استحقاق المساعدة الاجتماعية واستحقاق الإيجار الشهري المطبقة بالنسبة إلى أم محتاجة.

٢٩ - **السيدة شين:** أشارت إلى ضرورة كفالة وصول الأموال إلى النساء المستهدفات وضرورة توفير بيانات عن العلاقة بين المساعدة الاجتماعية والإيجار، كما طلبت أن توفر المعلومات عن النساء في مكان العمل في التقرير القادم. وقالت إنه رغم ازدياد معدلات مشاركة المرأة وتقلص فجوة الأجور، فلا تزال المرأة على ما يبدو ضحية التفرقة في مكان العمل.

٣٠ - **السيدة بيكتون** (كندا): قالت إن الجهود تُبذل في مناطق مختلفة مثل شمال كندا ومقاطعة نيوفندلاند ومقاطعة لابرادور، لتحويل المرأة إلى الحرف غير التقليدية بغية مساعدتها على استغلال الثروة الطبيعية المحلية. وأعلنت أن النساء يشكلن غالبية بين الطلاب الملتحقين بالجامعات بما في ذلك كليتا الطب والحقوق.

٣١ - وأضافت أنه رغم عدم وجود سلطة تشرف على استخدام الأموال المحولة فإن حكومات المقاطعات مسؤولة أمام الناخبين. ورغم عدم ربط هذه الأموال المحولة بشروط فيما يتعلق بالأولويات فإن الوزراء على مستوى الاتحاد والمقاطعة والإقليم يجتمعون بغية معالجة المشاكل المشتركة فيما يتعلق بمسائل الصحة والمسائل الاجتماعية. وتقيّم كل

البرامج عن طريق إجراءات مختلفة؛ وتستخدم مؤسسة مركز المرأة الكندية مؤشرات في مختلف المجالات في حين تستخدم الإدارات الأخرى مؤشرات تتصل بالصحة وبالقطاعين الاجتماعي والاقتصادي. ويجري مكتب المراقب العام لحسابات كندا مراجعات الحسابات على أساس منتظم وبصورة فعالة.

٣٢ - **السيدة ماكارثي ماندفيل** (كندا): أشارت إلى تكاليف إيجار المنازل وقالت إنه وفقا لمبدأ الاعتماد على الذات الذي يشكّل لُب استراتيجية كندا للحد من الفقر، تُبذل الجهود لكفالة ألا تصبح تكاليف الإسكان حاجزا يحول دون العمالة، وتُحسب إعانات الإيجارات على أساس صافي الدخل وليس على أساس إجمالي الحصائل. وبموجب البرامج في المقاطعات، تُمنح إعانات الإيجارات للسكان الذين يلتحقون بمدارس ثانوية أو بكليات أو جامعات كما أن الأشخاص غير المتزوجين يحق لهم الحصول على استحقاق بدء عمل.

٣٣ - **السيدة باريه** (كندا): قالت إن كل البرامج تقيّم على أساس دورة مدتها خمس سنوات وأن السياسات المتعلقة بها تنقح وتحسّن وفقا لذلك.

٣٤ - **السيدة بيكتون** (كندا): شددت على أن التفتيشات التي يجريها مكتب المراقب العام للحسابات تنفذ في كل الإدارات.

المواد من ١٤ إلى ١٦

٣٥ - **السيدة تان**: أشارت إلى أن كندا تفتقر إلى استراتيجية وطنية للإسكان تلبي الحاجات المحددة للنساء، وخاصة في المناطق الريفية وفي مناطق الشمال، وسألت عما إذا كانت الحكومة تعتزم أن تضع مثل هذه الاستراتيجية. وأضافت أنه مع إغلاق المحاكم (ومعها المساعدة القانونية المقدمة للمجتمعات المحلية ومكاتب المحامين للسكان الأصليين، ومراكز المرأة والمستشفيات)، تضطر النساء إلى السفر مسافات بعيدة لتقديم الشكاوى والانتظار وقتا أطول للحصول على حكم. وفي مقاطعة بريتيش كولومبيا، أُغلق ثلث المحاكم منذ عام ٢٠٠١؛ وكانت هذه المحاكم تعالج مسائل مثل العنف المترلي، وهو أمر هام بصورة خاصة للنساء من السكان الأصليين، وغير ذلك من الأمور العاجلة مثل أوامر الابتعاد والمسائل المتصلة بالأطفال. وسوف يكون من المثير للاهتمام معرفة ما إذا كانت الحكومة قد قيّمت تأثير هذا الإغلاق على نساء الريف والسكان الأصليين وعما إذا كانت سوف تكفل توافر الخدمات القضائية الأساسية وغير ذلك من الخدمات العامة للنساء في المناطق الريفية والمناطق النائية.

٣٦ - وعلاوة على ذلك فإن بعض الأفعال التي تنطوي على عنف أُسري تشكل تعذيبا ومن الملائم أن نسأل الحكومة عما إذا كانت قد درست، كجزء من مبادراتها العديدة لمنع العنف الأُسري، مسألة التعذيب الذي يرتكبه فاعل لا يمثل دولة، على أيدي أفراد الأسرة.

٣٧ - **السيدة آلبيران - قداري**: سألت عن عدد النساء في الجهاز القضائي وطلبت استكمالا يتعلق بالحقوق في ممتلكات الأسرة بالنسبة إلى حل الزواج وعن قدرة النساء المطلقات على تحصيل الدخل في المستقبل. وسألت أيضا عما إذا كان قد حصل أي تردي في اعتراف الأحكام القضائية بحق المرأة في الفرص المهنية الضائعة.

٣٨ - وقالت إنه ربما بسبب سوء التنسيق بين الأسرة والمحاكم الجنائية، فإن ممارسة حقوق زيارة السجناء كثيرا ما تضطر النساء ضحايا العنف المترلي إلى مواجهة الذين اعتدوا عليهن. وتساءلت عما إذا كان يجري التفكير في تعديل القانون المحلي بغية تصحيح هذه الحالة. وفي الختام طلبت أن تعرف ما إذا كان صحيحا أنه لا توجد سبل

قانونية متاحة لدراسة الانتهاكات المدعى ارتكابها لحقوق المرأة فيما يتصل بجمعية مساعدة الطفل في أونتاريو.

٣٩ - **السيدة تان:** سألت عما إذا كان أي تقييم قد أُجري للأثر الضار المترتب على خفض المساعدة القانونية بشأن الحقوق المتصلة بالطلاق (بما في ذلك تقسيم ممتلكات الأُسرة مثل المترل، وحضانة الأطفال، والنفقة، ومخصصات إعالة الأطفال) وعما إذا كانت أي دراسة قد أظهرت أن الوساطة الإلزامية (كما في مقاطعة بريتش كولومبيا) هي النهج الملائم اتباعه في حالات العنف المترلي. وقالت إن التخفيضات كانت قد أُجريت في غمرة الاتجاه الترولي للاقتصاد، ولكن كندا تشهد الآن اتجاها تصاعديا في الاقتصاد. وسوف يكون من المثير للاهتمام معرفة ما تعتزم الحكومة أن تفعله لحماية حقوق المرأة في الملكية في المناطق المحجوزة للسكان الأصليين حيث لا تنطبق تشريعات المقاطعة التي تنص على تقسيم الممتلكات مناصفة. وعلاوة على ذلك، فإن عدد أطفال السكان الأصليين الذين يوضعون في رعاية أُسر ضخم بصورة غير متناسبة وعلى أمهاتهم المعدمات، إذا أردن استرجاعهم، أن يثبتن أن بوسعهن توفير الإسكان الملائم والغذاء الكافي، وكذلك البيئة الخالية من العنف. وفي الوقت ذاته فإن تكاليف الرعاية الأُسرية التي تتحملها الدولة كبيرة. وقالت إنها سترحب بأية معلومات عن الطريقة المنهجية المتبعة لتوفير التأهيل لتينك الأمهات كيما يستطعن الاعتناء بأطفالهن.

٤٠ - **السيدة بيكتون** (كندا): ذكرت أن بين قضاة المحكمة العليا التسعة أربع نساء كما أن ٣٠ في المائة من قضاة التحقيق المعينين على المستوى الاتحادي نساء. والحالة في المقاطعات ممثلة. ومن المتوقع، في ضوء عدد النساء المسجلات حاليا في كليات الحقوق، أن يزداد عدد النساء في الجهاز القضائي.

٤١ - **السيدة عيد** (كندا): قالت إن أفضل مصالح الطفل تكون العامل الغلاب، بموجب قانون الطلاق الكندي، عند الفصل في قضايا منح الحضانة، ومطلوب من المحاكم أن تأخذ مسألة العنف المترلي في الاعتبار. على أنها أضافت أن قدرا هاما من التمويل متاح للمساعدة القانونية.

٤٢ - **السيدة مايو** (كندا): قالت إن استحقاقات المساعدة القانونية، في مقاطعة كويبك، للنساء ذوات الدخل المنخفض ظلت على حالها دون تغيير لسنوات عديدة إلى أن تم، عملا بقرار أخير، تسويتها من جديد وأنها ستظل ترتفع مبلغا محددا كل سنة حتى نهاية عام ٢٠١٠. وحيث يكون أحد الزوجين متهما بالعنف المترلي، تتم الزيارات في منشأة للخدمات الاجتماعية تحت المراقبة.

٤٣ - **السيدة باريه** (كندا): ذكرت أنه تم في عام ٢٠٠٧، إلقاء القبض على ٣٠٠ ٨ من أطفال السكان الأصليين، ووضعهم تحت الرعاية؛ وأن ذلك الرقم يزداد نتيجة الإهمال والأوضاع المعيشية السيئة، والمخدرات، والتعرض للعنف. وتشمل المبادرات في هذا المجال تثقيف الأسر ومساعدتها بغية معالجة الأسباب الجذرية. ويقدم الدعم إلى ١٠٨ من المنظمات التي تقدم هذه الخدمات لنحو ٠٠٠ ١٦١ من الأطفال والمراهقين في ٤٤٦ من المجتمعات المحلية. وأعلنت أن التمويل لأنشطة المنع آخذ في الازدياد وأن الحكومة الاتحادية تتعاون مع المقاطعات ومع منظمات السكان الأصليين. أما مسائل ملكية العقارات الزوجية فقد تناولتها السلطات الفيدرالية، ولكن الدستور والقوانين المتعلقة بشؤون السكان الأصليين لا تركز على مثل هذه الأمور. وبعد ١٠ سنوات من المناقشة والبحث، يدرس البرلمان حاليا مشروع قانون بشأن الأُسر المعيشية في المناطق المحجوزة للسكان الأصليين.

٤٤ - **السيدة أوتون** (كندا): قالت إن القانون ينص على تسوية الممتلكات بطريقة منصفة عند تفكك الأُسرة المعيشية. وهناك اتجاه نحو تبسيط الإجراءات في المحاكم الأسرية الموحدة التي تتناول قضايا الطلاق ومسائل الممتلكات.

٤٥ - **السيدة عيد** (كندا): أشارت إلى الفرص المهنية الضائعة للنساء اللواتي أنفقن سنوات في تربية أطفالهن، فقالت إن الأحكام القضائية ذات الصلة لا تزال تطبق وأن المحاكم تمنح المرأة نفقة سخية في هذه الفئة. غير أن هناك اتجاها نحو قيام الرجال بتسلم مسؤوليات الأسرة المعيشية، ولذا ينبغي أن نتوقع أن تكون المرأة هي التي تدفع النفقة للرجل في المستقبل.

٤٦ - **السيدة مورنسي** (كندا): ذكرت أن كندا تعترف بالتعذيب الذي ترتكبه جهة تمثل الدولة بأنه جريمة وتحظره بصورة قاطعة. أما ما يشار إليه أحيانا بأنه تعذيب ترتكبه جهة لا تمثل الدولة، فإنه مشمول في القانون الجنائي بوصفه اعتداء بسيط، أو مشدد، أو اعتداء جنسي، أو احتجاز بالقوة، أو اختطاف، أو اتجار بالأشخاص. ويمكن للمحكمة التي تصدر الأحكام أن تأخذ الظروف المشددة في الاعتبار وتمنح تعويضا مثل سداد النفقات الطبية.

٤٧ - **السيدة أوتون** (كندا): قالت إنه في حالة جمعية مساعدة الطفل، يمكن طلب الجبر عن طريق عملية الشكاوى الداخلية، أو مجلس استعراض الخدمات الأُسرية أو مكتب أمين المظالم لمقاطعة أونتاريو.

٤٨ - **السيدة موريارتي** (كندا): قالت إنه في عام ٢٠٠٥ كانت مجموعات السكان الأصليين تمثل ٣,٨ في المائة من مجموع السكان، و ٧,٥ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون وهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز و ٩ في المائة من المرضى المشخصين بذلك المرض. وفي عام ٢٠٠٦ كانت نساء السكان الأصليين تمثل ٥٠ في المائة من النساء المصابات بذلك الفيروس.

٤٩ - **السيدة تافاريس دا سيلفا**: سألت عن الإجراء الذي يتخذ في حالة المقاطعة التي ترفض أن تنفذ التزاما دوليا، مثل الأجر المتساوي عن العمل المتكافئ في القيمة.

٥٠ - **السيدة عيد** (كندا): ردّت بأن الحكومة الفيدرالية تتعاون بصورة فعالة مع السلطات في المقاطعات والأقاليم التي تدرك التزامات البلد وهي عرضة للمساءلة بموجب الدستور. وأضافت أنه يمكن للمحاكم أن تُلغي أي تشريع أو إجراء لا يتماشى مع الأحكام الدستورية كما تفسر في ضوء الالتزامات الدولية، وأن المحاكم كثيرا ما تنظر في القضايا المنطوية على التماشي مع متطلبات الدستور فيما يتعلق بالأمور في المقاطعات.

٥١ - **السيدة بيكتون** (كندا): لخصت آراء وفد كندا فشددت على أهمية عمل المنظمات غير الحكومية وأهمية التزام الحكومة بالفرص المتساوية بوصفها من حقوق الإنسان وقضية رئيسية للمرأة في المجتمع الكندي. وقالت إن الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سوف تستمر. ومع أن مواطن الإجحاف لا تزال موجودة، إلا أن هناك التزاما بالتصدي للتحديات عن طريق التعاون بين السلطات الاتحادية وسلطات المقاطعات والأقاليم والمجتمع المدني.

٥٢ - **الرئيسة**: قالت إن الاستعراض وفّر فرصة لتقييم التقدم الذي تم إحرازه بموجب الاتفاقية سواء في كندا ككل أو في مختلف مقاطعاتها. وكجزء من التحسين المستمر لوسائل عمل اللجنة، فإن التعليقات الختامية سوف تحال إلى الوفد وإلى البرلمان الكندي الذي يستحث على المشاركة في عملية التنفيذ. ومن المهم أن تنفذ الاتفاقية على كل مستويات الحكومة. وهناك بعض المسائل المثيرة للقلق، تشمل التشريع المتصل بالسكان الأصليين، التي تتطلب إجراء فوريا.

ورُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.